# سيناريو سوء النية بالالزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الشركات المدرجة

# *The Scenario of Bad Faith by Obligating the Application of IFRS in the Listed Companies*

**د. عبدالله ابراهيم نزال**

**مصارف اسلامية/علوم مالية ومصرفية – الأردن**

***nazzalislamicacademy@gmail.com***

**د. أحمد مخلوف [1]**

**محاسبة – الأردن**

***damakhloof@gmail.com***

تاريخ الارسال: 16 /2024/05 تاريخ القبول: 22 /2024/12 تاريخ النشر: 03 /2025/03

**الملخص**

هدفت هذه الدراسة للتحقق من سيناريو سوء النية بالالزام بتطبيقIFRS في الشركات المدرجة لفقد القيمة الحقيقيةونقل الثروات الى ملكية الشخصية الاعتبارية مع سلطة التصرف لادارتها ، واتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي الوصفي، معتمدا على الدراسات السابقة والمقارنة مع فقه المعاملات المالي الاسلامي، وأظهرت النتائج أن التزام تطبيق IFRS يتناسب مع الاتساق القانوني الدولي المستهدف تبعا للنظريات المحاسبية التقليدية، واعتباره دليلا قضائيا للحقوق المالية، و لتحقيق مستوى دولي بتصنيفات الدولة التنافسية الاقتصادية والائتمانية نتيجة العلاقة بين مؤسسات الخدمات المالية العالمية وواضعيIFRS، بالرغم من ثبوت عدم قدرةIFRS على حل الأزمات. اذ ظهر أهمية السيناريو في توضيح أثر التزام IFRS في زيادة سلبيات الاستثمار الأجنبي باستغلال ثغرة قبول مستويات من الغبن الفاحش والغرر قانونا في الأسواق المالية لتسييل استثماراته بالقيمة المرتفعة قبل توفر المعلومات، وكذلك ثغرة الفصل بين الادارة والملكين، لسيطرتهم على الشركات المحلية من خلال ادارتها،وهناك فقد دليل اثبات القيم الحقيقية عند الاعتراض.

**الكلمات المفتاحية:** المعايير الدولية، الشركات المدرجة ، الاستثمار الاجنبي، الأسواق المالية، التنضيض، قيمة عادلة

**Abstract:**

*The study aimed to investigate the scenario of bad faith by obligating the application of IFRS in listed companies to lost real value and transferring wealth to the legal personality ownership by giving management the authority to act. The study followed a descriptive inductive approach, depending on previous studies and comparison with the jurisprudence of Islamic financial transactions. The results showed that the adopting IFRS is to follow the aimed of international legal consistency based on traditional accounting theories to conseder a court evidence for financial rights and to achieve an international level for countries economic and credit competitive ratings because of the relationship between global financial services institutions and the drafters of the IFRS. Inspite of IFRS adopting is not solve crises. The importance of the scenario appears by explaining the impact of IFRS adopting to increase foreign investment negatively by exploiting gap of injustice and deception levels to get lquidit from financial markets with a high value before the information is available, beside gap of separation between management and owners to control the local companies by their managing. And there is losing of evidence to prove the real value in objection case.*

***Keywords**: international standards, listed companies, foreign investment, financial markets, clearing up, fair value*

1-المؤلف المراسل: أحمد مخلوف. الاميل: damakhloof@gmail.com

## 1- المقدمة

أدى التنافس بين الأسواق المالية الأجنبية والشركات التي مقرها في دول أجنبية الى ظهور فكرة المعايير الدولية، الدولية International Accounting Standards (IAS) &International Financial Reporting Standards (IFRS) ، على أن تتركز هذه الفكرة على التوصل إلى اتفاق حول المسائل الأساسية ذات الأهمية الدولية، وليس حل مشكلة خاصة ببعض الدول، فمنذ الستينات ظهرت الحاجة إلى قانون دولي مع المحاسبة الدولية لإثبات الحقوق والحصول عليها، لأن كل بلد له عاداته وقانونه ولغته مع مصطلحات محاسبية مختلفة، اضافة لاختلاف مستويات التطور في الأسواق (Verschoor, 2010 & Thompson, 1976)، ولتحقيق الهدف من المعايير الدولية ظهر مفهوم الالزام واعتبرت سببا للحصول على المزايا، حيث ربط التزام المعايير الدولية بصحة نتائج المؤشرات الدولية(لحسن، 2020) فاثبات التزام تطبيق المعايير الدولية سيسمح بتوحيد مقياس القدرة التنافسية ومقياس التصنيف الائتماني ومقياس التصحيح الاقتصادي المفروض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما يثبت الالتزام السماح بانتقال الشركات المحلية إلى الأسواق العالمية، وضمن تحالفات الأسواق المالية، كما سيسهل حصول الشركات المحلية على التمويل الدولي، اكذلك تسهيل وسرعة عمليات الاندماجات بين الشركات والاستحواذات على الشركات. ومع الوقت ظهرت حالات قبول تطبيق العايير الدولية وحالات عدم القبول، وقبول تطبيقها كليا أو جزئيا تبعا لقدرتها على تقبل عواقب ذلك وتبعا لبيئتها(Graham et al, 2017) ، وتعمل بلدان أخرى على تقارب معاييرها الوطنية مع المعايير الدولية. في حين تقبل بعض البلدان المعايير الدولية دون الزام وتقبل المعايير الوطنية أو الإقليمي (Bhattacharya, 2016) ، وهذا أمر طبيعي بعد أن ظهر تسييس عمليات وضع المعايير على المستوى الدولي، فهي تعد من قبل منظمة دولية لها تأثيرات سياسية قد يترتب عليها خوف الدولة من عدم السيطرة على اقتصادها بعد تطبيق المعايير IFRS الكلي، اكذلك التأثير بفرض تحديث النظام القانوني بما يؤثر في القانون المحلي كقانون الضريبة ليتناسب مع المعايير الدولية (Nobes, 2015)

ويتمثل مفهوم الالزام بتطبيق معايير IFRS: الفرض القانوني لنص تقرير المدقق القانوني(الخارجي) على التزام الشركة بتطبيق المعايير الدولية وبمراقبة مراقب الشركات، على أن يتم المعالجة المحاسبية تبعا لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية اللازمة للانجاز تطبيقات معايير IFRS، وذلك قبل نهاية الأشهر الثلاثة الأولى من السنة الجديدة (قانون الشركات وتعديلاته رقم 22 لسنة 1997، مادة: 184،75، 185، 195)، أي في حال عدم الالتزام بوقت الاعداد وفق معاييرIFRS سيتم اخراج الشركة من السوق المالي، فلا تتمكن من الاكتتاب في السوق الأولي بأسهم أو سندات لزيادة التمويل أو المتاجرة بأسهمها سواء لمساهميها أو للادارة (بأسهم الخزينة) في السوق الثانوي، ومع التزام تطبيق معايير IFRS يسهل دخول الشركات السوق المالي ما دامت شركة مساهمة عامة، ويسهل تحول شركات الأشخاص الى شركات مساهمة عامة، وكذلك الشركات الحكومية الى شركات مساهمة عامة ضمن مفهوم خصخصة الشركات الحكومية، حيث يتم بيع هذه الشركات لمساهمين جدد بعد تقسيم قيمتها لأسهم قابلة للتداول، كما يسهل بعد شراء جزء مناسب من الأسهم المطالبة بمنصب رئاسة مجلس العموم بما يفرض سلطته كوكيل عام ليتحكم بالسياسات التمويلية والاستثمارية والتسويقية للشركة وسياسة توزيع الارباح دون تدخل من باقي المساهمين.

ونص المعيار1 IAS أنه لا تعتبر اي شركة ملتزمة بالمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية ما لم تلتزم بنسختها الصادرة عن مجلس(International Accounting Standards Board (IASB في أحدث نسخة(سويح، 2015)، ليترتب عليه اثبات الأثر القانوني لطريقة اعداد القوائم المالية كمرجع قانوني من حيث قبول منهجية المحاسبة وعرض القوائم واثبات الحقوق بعد الغاء المعايير الوطنية، ومن ذلك مقياس قيمة ثروة المساهم (Common Shares) للخروج من هذه الشركة، كي تتحدد فقط بسعر السهم في السوق المالي.

وبالرغم من اعداد صياغة هذه المعايير الدولية في دول متقدمة وتاثر اعداد المعايير بعوامل تتعلق بمؤسساتها (Lourenço et al.2015)، الا أنّ هناك بيئة حاضنة لتطبيق هذه المعايير في دول غير متقدمة، وترتبط هذه البيئة بالاتساق القانوني حول العالم، وكانها تقارن بين الدول المتقدمة، والدول غير المتقدمة التي عليها أن تصل الى معيار التقدم، وتظهر المشكلة لعدد من الدول في التزام تطبيق المعايير الدولية كي لا تنعزل عن العالم، رغم تحقق التبعية بسبب مخالفة تطبيق المعايير الوطنية وظهور نتائج محاسبية مختلفة (رضا، 2016/6/8) والتزام الشركات المحلية رغم تضررها باضعاف نتئجها تبعا لمقياس الأداء والنسب المالية، حيث تفرض المعايير الدولية التغيير بالتزام اثبات عمليات داخل المركز المالي أو خارجه وفي الخصوم أو الأصول (رايت ،2018)، كما تظهر التبعية في عدم السماح لهذه الدول بفرض التعديل على المعايير الدولية عالميا لتناسب بيئتها المحلية (كابوريك ، 16/تشرين أول/2017)، وظهور موقف الدولة الضغيف، لأن الدول الأكثر قوة أقل استعداداً لتسليم سلطة وضع المعايير إلى هيئة دولية (Ramanna & Sletten, 2009)، ويعد الالزام بتطبيق معايير IFRS الالزام بالتعديلات التي يراها معدوا هذه المعايير ولا يجوز التعذر بعدم معرفتها عند النص في تقرير المدقق الخارجي على ان الشركة تلتزم تطبيق معايير IFRS.

**مشكلة الدراسة:** تم تصميم معايير IFRS للشركات المدرجة في السوق المالي، وهناك عدد من السيناريوهات كسيناريو تطبيق معايير IFRS وتقديم البيانات المالية لمن يرغب بها على ان يتم تقديم بيانات لمن يطلبها وفق المعايير الوطنية، وهناك سيناريو التزام معايير IFRS مع منع المستثمر الأجنبي من الاستحواذ على الادارة عند المشاركات في الشركات المحلية، لكن السيناريو الذي تستهدفه الدراسة يمثل صورة المشكلة كما يلي:

- الالزام من الدولة بتطبيق معايير IFRS، ويتم الغاء العمل بالمعايير الوطنية لاثبات الحقوق المالية، فيكون التقاضي تبعا لنتائج البيانات المالية وفق تطبيق معايير IFRS وتعديلاتها المستجدة وتبعا لما يراه واضعوا هذه المعايير دون تدخل من الدولة المطبقة، مع توفر الضغط من مؤسسات الخدمات المالية العالمية كشركات الاقراض وتصنيف التنافسية العالمية والتصنيف الائتماني وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لفرض التطبيق.
- وامكانية المشاركة مع المستثمر الأجنبي مباشرة بشراء جزء من الأسهم بعد التداول في السوق المالي ثم المطالبة برئاسة مجلس الادارة (أو المجلس العمومي) ليملك سطته كوكيل عام عن كل المساهمين ويتحكم بالسياسات المالية والاستثمارية والتسويقة وتوزيع الأرباح دون تدخل من باقي المساهمين، مع الغاء القيمة الحقيقة للسهم، لتمكنه من التصرف بحجم ومكان القيد تبعا لعدد من الخيارات باستخدام لسياسات محاسبية وباعادة تصنيف العناصر في بياناتها المالية وباعادة صياغة البنود في بياناتها المالية، كما في قسم المعايير (4) بما يؤثر في تحديد القيد المحاسبي من حيث مكانه في أي جزء من القوائم المالية أو خارجها وتحديد حجمه وزمن الاعتراف به ومستوى الافصاح الجوهري عنه دون التفاصيل، والذي يزيد الفجوة بين الارباح والعائد كي يزيد نشاط تداول أسهم الشركة في البورصة. كما له السلطة في نقلها لحالة الاستحواذ لشركة أجنبية أو الدمج معها أو تصفيتها دون معرفة المساهمين قيمة أسهمها الحقيقية، بما يعزز حالة الغبن الفاحش وفقد الثروة المحلية.

وتظهر مشكلة هذه الدراسة ببحث احتمالية سوء نية الالزام بالمعايير الدولية بعد التخلي عن المعايير الوطنية، لأن القصد منها تحقيق مصالح دول بانتشار الاستثمار الأجنبي المملوك لها على حساب دول أخرى، ومن ذلك ترجيح مصالح الاتحاد الأوروبي (Ramanna & Sletten, 2009) مع التحيز بقبول اعتراضات من دول دون أخرى (Chatham et al, 2010)، وظهور ضعف سلطة القانون والمحاكم المحلية بعد التطبيق (Thompson, 1976). وصورة هذا السيناريو هي: افتراض سوء النية بالالزام بتطبيق المعايير الدولية في الشركات

المدرجة مع فقد التنضيض الحكمي (اي تقييم الشركة بالقيمة الحقيقية) لتعزيز سيطرة الاستثمار الأجنبي المباشر المؤقت، وذلك بتوفر ثغرة السيطرة على الشركات المحلية بعد السيطرة على ادارتها، وثغرة سرعة بيع أسهمها في البورصة بغبن المتداولين غبنا فاحشا بسبب الغاء اثبات القيمة بالتنضيض الحكمي. وتظهر تساؤلات مشكلة الدراسة بناء على سوء النية بما يلي: لماذ يتم الالزام بالمعايير الدولية دون حل جذري بمقياس للقيمة ثابت كالعودة لقاعد الذهب لثبات قيمة العملة النقدية أو اعتماد عملة موحدة في الأسواق المالي؟ ولماذا استمرار قبول القيمة السوقية للاسهم كقيمة عادلة غير منضبطة بدون التعرف على قيمة السهم الحقيقية؟ (تعليمات تداول الأوراق المالية في شركة بورصة عمان لسنة 2018، مادة: 8، 11، 21)، وما الأثر المستجد في أنواع الملكية بسبب منهجية المحاسبة بعد التزام المعايير الدولية للفصل بين المساهمين والشركة المساهمة العامة كشخصية اعتبارية، فاذا لم يمكلها المساهمون فمن يملكها؟ (قانون الشركات وتعديلاته رقم 22 لسنة 1997، مادة: 4)، ولماذا يستطيع أحد المساهمين (كاداة لمستثمر أجنبي) أن يسيطر على الشركة دون تدخل من باقي المساهمين اذا امتلك جزء من الأسهم وحصل على رئاسة مجلس الادارة (رئيس مجلس العمومي) بالانتخاب مع قانون حفظ السرية له؟ (قانون الشركات وتعديلاته رقم 22 لسنة 1997، مادة: 158، 133)

**أهداف الدراسة:** تظهر أهداف الدراسة بما يلي:

أن يبحث سوء النية في سيناريو الالزام IFRS لتسهيل تنقلات الاستثمار الأجنبي المباشر المؤقت بين الدول، وذلك بالتحقق من الاحتمالات التالية:

- مدى تحقق سيناريو تاثير المعايير الدولية بالاستفادة من المشكلات الاقتصادية كي يعزز بيع المستثمر الأجنبي أسهمه في الأسواق المالية بغبن المتداولين غبنا فاحشا بعد ايجاد ثغرة التداول بالتوقعات لرفع سعر السهم عند البيع والغاء دليل اثبات القيمة الحقيقية.
- مدى تحقق سيناريو تأثير المعايير الدولية بالاستفادة من قانون فصل ملكية المساهم عن الشخصية الاعتبارية(الشركة المساهمة العامة) بما يعزز سيطرة المستثمر الأجنبي المباشر على الشركات المساهمة العامة المحلية بادارتها بعد ايجاد ثغرة فصل الادارة عن الملاك

**أهمية الدراسة:** تظهر أهمية الدراسة في اضافة سيناريو لسيناريوهات التزام المعايير الدولية، يظهر احتمال خطر فقد الثروات لتعمد فقد اثبات قيمة السهم الحقيقية مع الاستفادة من وجود المشكلات الاقتصادية لعدم حلها جذريا، وتنبه الدراسة المسؤولين في الحكومات ومساهمي الشركات المساهمة العامة الى احتمال تحقق سوء النية في التطبيق، لينتج عنه زيادة مستويات الغبن الفاحش والتغرير محليا، والتي تدعم تغليب مصلحة المستثمر الأجنبي بسبب الثغرات، حيث يسهل على المستثمر الأجنبي المباشر السيطرة على سياسات التمويل والاستثمار والتسويق في الشركات المساهمة العامة المحلية عند سيطرته على ادارتها لفصل الادارة عن الملكية وهذا يسهل لهم عمليات الدمج والاستحواذ والتصفية أو محاربة الشركات المحلية بسبب هذه السلطة الادارية، وكذلك بتسهيل ببيع حصص المستثمر الاجنبي المباشر بسرعة للتخلص من الخسائر عبر الأسواق المالية ثم نقل الأموال للخارج قبل ظهور المعلومات في الأسواق المالية أو تعزيز بيع أسهمها لأهداف سياسية تتعلق بصناعة الأزمات المالية. لذلك سوء النية سيؤدي بنتائج تضعف القدرة التنافسية للدول مع عدم القدرة على كشف جقيقتها، ويترتب عليها زيادة الفوائد في كلف الاقتراض، والتزم التصحيح الاقتصادي بفترات أطول وزيادة الضرائب وخفض الانفاق الحكومي. كما تظهر أهمية الدراسة بتقديم اضافة استجابة لدراسة Voronova, & Umarov, (2021) :بأن النموذج المحاسبي الإسلامي (الشراكة) هو الأقل دراسة، وفي نفس الوقت الأكثر اختلافا عن النماذج المحاسبية الأخرى بسبب تطلبه افصاحا أكبر.

## 2- منهجية الدراسة

**أسلوب البحث:** أتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي الوصفي من خلال أدبيات الدراسة لجمع نتائج الباحثين المتعلقة بدراسة أثر تطبيق المعايير الدولية International Financial Reporting Standards (IFRS) و International Accounting Standards (IAS) وايجاد سلبياتها، كما اعتمدت المقارنة بين تطبيقات فقه المعاملات المالية في الشريعة الاسلامية وتطبيقات المعايير الدولية لايجاد الانحراف في تطبيق المعايير الدولية، بناءا على افتراض الدراسة: بأنّ فقه المعاملات المالية في الشريعة الاسلامية يمثل منهاجا عادلا ربانيا لقياس عدالة النتائج المحاسبية لحصص المشاركات في الشركة، والتي تعتمد قيمتها الحقيقية بالتنضيض الحكمي من تقويم المقومين من خبراء السوق الحقيقي، وأن تعارض المعايير الدولية مع الشريعة الاسلامية سيعني توفر ثغرات عمليا، وهناك احتمال سوء النية بسبب هذه الثغرات. ثم العمل على تصنيف ما يتم جمعه من معلومات في مجموعتين كما يلي:

- مجموعة سوء النية باحداث ثغرة استغلال المستثمر الأجنبي الغبن الفاحش في السوق المالي لاخراج ثروته بقيمة مرتفعة
- مجموعة سوء النية باحداث ثغرة استغلال المستثمر الأجنبي المباشر وصوله للادارة الشركات المحلية للسيطرة عليها

**محددات الدراسة:** تظهر المحددات الدراسة بما يلي:

- الاقتصار على حالة الدول النامية الملزمة بتطبيق معايير IFRS الكاملة
- بحث أثر المستثمر الأجنبي في استغلال معايير IFRS وفق نظرية القائد واستبدال القيمة الحقيقية للشركة بالقيمة العادلة لبيع الاسهم بالغبن الفاحش عند تسيل رأسمالها في الشركة أو الاستحواذ عليها أو دمجها أو تصفيتها
- توفر حالة حرية الاستثمار الأجنبي المباشر المؤقت في الشركات المدرجة المحلية

**نموذج الدراسة:** يتمثل نموذج الدراسة بالشكل التالي

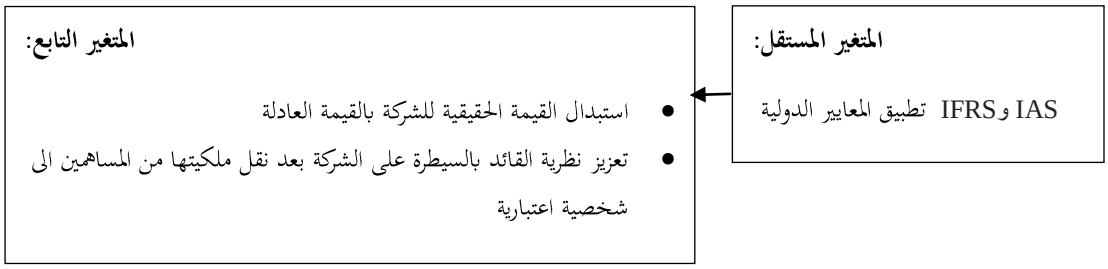


**فرضيات الدراسة:**

H0: لا يوجد سوء نية في التزام تطبيق المعايير الدولية IFRS وIAS بايجاد ثغرة لصالح قوة المستثمر الأجنبي في الأسواق المحلية.

H0.1: لا يوجد سوء نية التزام تطبيق المعايير الدولية IFRS وIAS بايجاد ثغرة الغبن الفاحش في السوق المالي المحلي لصالح قوة المستثمر الأجنبي المباشر وغير المباشر لاخراج ثروته بقيمة مرتفعة.

H0.2: لا يوجد سوء نية التزام تطبيق المعايير الدولية IFRS وIAS بايجاد ثغرة السيطرة على ادارة الشركة لصالح قوة تحكم المستثمر الأجنبي المباشر بالشركات المحلية.

**خطوات البحث**

**الخطور الأولي**: تتمثل بجمع المعلومات عن المعايير الدولية ثم تصنيفها في مجموعتين

- مجموعة الدراسات التي تبحث احتمال سوء النية باحداث ثغرة استغلال المستثمر الأجنبي الغبن الفاحش في السوق المالي لاخراج ثروته لقيمة مرتفعة
- مجموعة الدراسات التي تبحث احتمال سوء النية باحداث ثغرة استغلال المستثمر الأجنبي المباشر وصوله للادارة الشركات المساهمة العامة المحلية للسيطرة عليها.

**الخطوة الثانية**: استخدام الأسلوب المقارنةبين فقه المعاملات المالي الاسلامي والمعايير الدولية IAS , IFRS.

للكشف عن الانحراف، وذلك بتوضيح أثر المعايير الدولية التي تعارض أحكام المشاركات في الشريعة الاسلامية بظهور الثغرات المستهدفة.

**الخطور الأولي**: تتمثل بجمع المعلومات عن المعايير الدولية من خلال الدراسات ثم تصنيفها في مجموعتين:

أولا: مجموعة الدراسات التي تبحث فقد القيمة الحقيقية للشركات المدرجة، وسوء النية باحداث ثغرة استغلال المستثمر الأجنبي الغبن الفاحش في السوق المالي لاخراج ثروته لقيمة مرتفعة

**الجدول 1: دراسات كشف ثغرة الغبن الفاحش في الأسواق المالية**

| الدراسة | النتيجة | دورها في اثبات الغبن الفاحش |
|---|---|---|
| An Agreement to establish an International Accounting Standards Committee (Friday 29th June 1973) | تضمنت الاتفاقية أنه لن يتم إدراج الآراء المعارضة في أي مسودات عرض أو معايير تصدرها اللجنة. ومع ذلك، ستتضمن مسودات العرض الحجج المؤيدة والمعارضة لاعتماد معيار معين. | لا يتضمن نشر المعيار الدولي توضيح الاعتراضات عليه |
| Epstein. (2009 | ذكر بأن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية سيؤدي لاستبدال القيمة الحقيقية في السوق المباشر لأصول الشركة مع تخفيض الأصول عن طريق الإهلاك كما يؤدي إلى تقليل صافي الربح من خلال هذا الإهلاك لإظهار انخفاض الأصول بنسبة وزيادة تخفيض الربح من خلال احتمال الخسارة المستقبلية وعلى المساهمين فهم قيمة أسهمهم فقط من السوق المالية بغض النظر عن السعر الحقيقي | تطبيق المعايير الدولية سيؤدي الى الغاء القيمة الحقيقية المعتمدة في السوق المباشر |
| Wild, (November /2009) | وضح بأنّ تعديلات مستمرة ومن ذلك تقديم اعفاءات لالغاء الاعتراف | عدم ثبات المقياس بسبب استمرار التغيرات في المعايير الدولية |
| Phruettiyanan, (2010) | ذكر تحديات تواجه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بسبب اختلاف مستوى التنمية الاقتصادية كما هو الحال في مستويات الأسواق المالية ومرجع القيمة العادلة من سوق تسعير الأصول، إذا كان ذلك متاحا | مرجع القيمة العادلة في لمعايير الدولية للاسواق المالية دون أخرى ودون السوق المباشر |
| Walker, | هناك عدة أنواع من الرأسمالية، وليس من الواضح أي من هذه الأنواع هو الأفضل. يتم | لم تنبه المعايير الدولية المستثمرين إلى |

| | | |
|---|---|---|
| (2010) | إنشاء الأنظمة العالمية في ظل حوكمة عالمية هشة. لم تنبه الأنظمة المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية المستثمرين إلى مخاطر ستحدث مستقبلا كيوم أزمة الائتمان العالمية | مخاطر ستحدث مستقبلا |
| Hellman, (2011) | إن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية طوعيا أعطى الشركات سلطة تقديرية تستخدم لأغراض إدارة الأرباح | المعايير الدولية وسيلة لادارة الأرباح |
| Pope,& McLeay, (2011) | ونظرا للاعتماد على العوامل التي تعكس حوافز المعدين وفعالية التنفيذ المحلي، فإن جودة تنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بعيدة كل البعد عن التماثل في جميع أنحاء أوروبا | لا يحقق تطبيق المعايير الدولية التماثل |
| Büdy-Rózsa, I. (2012 | في عام 2011، تغيرت قواعد التوحيد بشكل متكرر وبشكل جوهري في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ولذلك، فإن قياس السيولة والملاءة المالية والربحية لمجموعة موحدة من الشركات قد يتغير بشكل كبير مقارنة بالسنوات السابقة | تتغير المعايير الدولية وتؤثر على المقاييس |
| Verriest, (2013) | وضح أنّ الشركات المدرجة تستوفي الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح | المعايير الدولية تفرض الافصاح بالمستوى الأدني |
| Koinig,. (2015) | خلص الى أن الظروف الخاصة في الاقتصاد العالمي مثل الأزمات الاقتصادية وزيادة التدويل والنمو الاقتصادي والقرارات السياسية من القوى الرئيسية في وضع المعايير المحاسبية. لذلك مجرد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لا يؤدي تلقائيا إلى ممارسات محاسبية موحدة في جميع أنحاء العالم | لا تؤدي المعايير الدولية لتوحيد الممارسات المحاسبية عالميا |
| Perera,. (2016) | وضح اشتقاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة المنشورة في عام 2009 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة مع انخفاض كبير في مبادئ الاعتراف والقياس، ووجدت أن متطلبات ا لقياس تختلف بينهما مع سوء الفهم ويواجه المعد مشكلة في إدراك المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مجموعة معايير مستقلة | المعايير الدولية تفرض اختلاف متطلبات القياس بين الشركات الصغيرة والمدرجة |
| Joy, (April/2018) | على الرغم من تأسيس الشركات لتحقيق الربح، إلا أن المعايير المحاسبية لا تركز على قياس هذا الربح وإضافة إمكانية الربح المستقبلي أو تقليل الربح من خلال احتمال الخسارة المستقبلية. من خلال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، هناك سوء فهم للربح أو الخسارة الحقيقية في الشركات لأن النتائج المحاسبية تتأثر بتأثير الأرقام الافتراضية من خلال السياسات المحاسبية بدلاً من تأثير بند التدفق النقدي المادي. يتم تغيير المعايير المحاسبية بشكل مستمر لإعطاء المرونة للقوائم المالية وتلبية أهداف الشركة | المعايير المحاسبية لا تقيس الربح الحقيقي |
| Tokmak, (2020) | العلاقة بين حل الأزمات وتطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، نتيجة للأزمة المالية العالمية الأخيرة، تم تطوير اتفاقية بازل 3 التي تنظم رأس المال الذي يتعين على البنك الاحتفاظ به، في حين أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 هو معيار محاسبي لكيفية تصنيف البنوك لأصولها وتقديرها خسائرهم الائتمانية المستقبلية. والتي تظهر تأثير الاقتصاد الكلي كالتضخم والنمو الاقتصادي على احتمالية التخلف عن السداد في البنوك | عدم وضوح العلاقة بين حل الأزمات وتطوير المعايير الدولية |
| Morais, (2020, January) | استمرار تعديل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مما يسبب التعقيد | تغير المعايير الدولية المستمر يسبب التعقيد |

*المصدر: اعداد الباحثان بناء على الدراسات السابق*

ثانيا: مجموعة الدراسات التي تبحث نقل الثروات الى الشخصية الاعتبارية، وسوء النية باحداث ثغرة استغلال المستثمر الأجنبي المباشر وصوله للادارة الشركات المساهمة العامة المحلية للسيطرة عليها

**الجدول 2: دراسات كشف ثغرة السيطرة على الشركة بعد الوصول الى ادراتها**

| الدراسة | النتيجة | دورها في اثبات السيطرة بعد تولي الادارة |
|---|---|---|
| Guedhami& Pittman, (2006) | يوجد صراع بسبب مفهوم الوكالة بين المساهمين المسيطرين وغير المسيطرين | نظرية الوكالة سبب في تركز الملكية والقدرة على التحكم بها من المسيطرين |
| Gordon et al ,(2012) | وجد أن تطبيق الدول النامية لمعايير IFRS هو لتلقي المساعدات المالية من البنك الدولي | تحاول الدولة حل مشكلاتها من النقد الأجنبي بالزام شركاتها ب IFRS |
| Arnold, (2012) | هناك تشكل تاريخي للمحاسبة مع التحولات في الاقتصاد السياسي الدولي بسبب مصالح اقتصادية للشركات الدولية الكبرى وتحالفها مع الشركات مالية دولية للضغط للالزام بالمعايير الدولية كوسيلة لتغيير أثر حالات اقتصادية ومالية بما يتناسب مع تلك المصالح | تاريخيا تفرض المعايير الدولية لتحقيق مصالح اقتصادية للشركات الدولية وتحالفاتها مع الشركات المالية الدولية |
| Kao,(2014) | تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يزيد الاتمازية بادارة الارباح (اخفاء الخسائر والتلاعب) في حال خسارة الشركة | حالات الخسارة يمكن تجميلها IFRS |
| Lungu et al, (2017) | ووجد أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من قبل الشركات غير المدرجة له تأثير أقل على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مقارنة باعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من قبل الشركات المدرجة | يوضح العلاقة الأقوى للاستثمار الاجنبي المباشر بالشركات المدرجة المطبقة IFRS لسرعة بيع الاسهم من الغير مدرجة |
| Montani et al, (2021) | أن اعتماد معايير المحاسبة الدولية/المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية زاد من قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود. وأن اعتماد معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يمكن أن يسهل عملية تدويل الشركات. | يسهل IFRS للاستثمار الأجنبي المباشر ادارة الشركات المحلية |

*المصدر: اعداد الباحثان بناء على الدراسات السابقة*

**الخطوة الثانية:** الدراسة المقارنة بين فقه المعاملات المالي الاسلامي والمعايير الدولية IAS , IFRS

فبناءا على الافتراض بأن الشريعة الاسلامية هي مقياس العدالة ويقاس بها مستوى الانحراف، فقد اتبعت الدراسة اسلوب المقارنة بين التزام المعايير الدولية مع تخريج أصحاب المصالح القانوني من جهة وضوابط عقود المعاملات المالية الاسلامية ومفهوم تحقيق المصلحة الاسلامي من جهة اخرى، يقوم أساس الاختلاف بين الشريعة الاسلامية والقانون على أن الشريعة الاسلامية تفرض ضوابط للتعاقد في السوق، وفي نوع العقد ويترتب عليه اعتماد صحة العقد والأثر للتعاقد محاسبيا، بينما تقوم المعايير الدولية على ضبط عرض الابلاغ المالي تبعا لنظريات محاسبية تقليدية. وقد تعددت النظريات المحاسبية مع تعدد المشكلات المحاسبية التي واجهها المحاسبون والمرتبطة بالتعديلات القانونية مع فرض الاتساق القانوني، ومن ذلك العلاقة بين الملاك والشركة، فلم يكن هناك مشكلة مع تطبيق نظرية الملكية ( the proprietary

(theory) والتي افترضت أن ملكية الأصول وعوائدها هي للمالكين، واعتبرت الخصوم التزامات عليهم، فلا يوجد فصل بين الشركة والملاك(المساهمين) فكانت سببا في زيادة المساهمة فيها باعتبارها من أفضل الوسائل لتوريث الأحفاد حصص استثمار تعزز مركزهم الاجتماعي، حيث أن السهم يمثل حصصا في المشاركة بالاستثمار، وستتراكم الأرباح لتزيد قيمة هذه الحصص مستقبلا وتكون ثروة.

لكن ظهرت المشكلة في فقد التنضيض الحكمي الشرعي بعد ظهور نظرية الوحدة المحاسبية (The Entry theory) فقد افترضت فصل الشركة كشخصية اعتبارية عن الملاك (المساهمين)، واعتبرت أن المساهمين كالمقرضين يمولون الشركة بهدف الحصول على عائد، أي الغيت أحلام من اشترى أسهم بقصد توريث الثروة، وقد عزز ذلك نظرية الأموال ( The Fund theory) بالغاء العلاقة الشخصية للمساهمين واعتبار الشركة شخص مستقل.

ولم يقف الأمر عند فصل الشركة عن الملاك بل تم فصل الملاك عن التدخل في الادارة، فقد افترضت نظرية القائد ( The commander Theory) اعتماد الشركة على الادارة العليا في الرقابة وفي تحقيق اهداف الشركة وليس على رقابة المساهمين وجهودهم في تحقيق أهداف الشركة. وترتب عليها عزل سلطة المساهمين واعطاء رئيس المجلس العمومي السلطة بوكالة مطلقة ليضع السياسات التمويلية والاستثمارية والتسويقية وأحقية اخفاء المعلومات السرية. ومع فقد الثقة بسبب فقد الملاك مزايا الانتفاع بالشركة، فقد ظهرت نظريات أخرى كالنظرية الايجابية(The Positive Theory) ونظرية الاشارة (the Signaling Theory) وهما تتعلقان بتطبيق المعايير وعرض القائم المالية لزيادة الطلب على أسهمها والمضاربة بها.

لكن كانت المحصلة حدوث فجوة كبيرة بفقد سلطة أصحاب الاسهم العادية على أملاكهم المستثمر بها عن طريق الأسهم. اي لم تعد المساهمة بحصة في استثمار ستنمو وتزيد المدخرات المستقبلية، بل أصبحت الأسهم وسيلة تمويل للشركة كالقروض، ويمكن بيعها في البورصة للحصول على السيولة النقدية أو تحصيل ربح يوزع كما تراه الادارة العليا. والذي يعزز ضعف الجدوى من تحقيق المصالح محليا فرض سلطة التدقيق المحاسبي لمؤسسات أجنبية باعتبارها طرفا مستقلا أو معالجا للمشكلات على المستوى الدولي بما يمنع تدخل الحكومة المحلية، اذ تمثل دول متقدمة أصحاب المصالح وهي التي تصنع التقدم والحضارة وتتبنى العولمة، وأن االتطوير يحدث عندهم ثم يتم صياغة القانون لأن التطوير يتبع الحاجة المستجدة كما يرونها وهذا يسبق سن القانون، ولأن الدول المتقدمة الأكثر تطورا وحضارة فهم من يضعون المعايير التي تثبت القوة أو الضعف تبعا للمقارنة بهم، وأن الدول المتقدمة لديها مصالح باستثمارات حول العالم وتحتاج الى المحافظة عليها وحمايتها.

وبناء على دراسة الاختلاف بين ضوابط عقود المعاملات المالية في الشريعة الاسلامية والمعايير الدولية يظهر اختلافات، ويترتب على الافتراض بأن الشريعة الاسلامية تحقق العدل ظهور انحراف المعايير الدولية كما يلي:

- تعمل المعايير الدولية مع مفهوم تعويم قيمة العملات بسبب موافقة نظام النقد الدولي وقبول تذبذبات سعر الصرف عند قياس القيد المحاسبي وفق المعيار المحاسبي الدولي(21) وقت اعداد القوائم المالية حيث تعتمد قيمةسعر الصرف المتذبذب عند التداول في السوق النقدي(أمين وتيجان، 2017)، بينما الشريعة الاسلامية تفرض حفظ القوة الشرائية للنقود لثبات قيم الاشياء: لما ورد عن الجوزية، (1991):" لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن لنا ثمن نعتبر به المبيعات، بل الجميع سلع، وحاجة الناس إلى الثمن يعتبرون به المبيعات، حاجة ضرورية عامة، وذلك لا يمكن إلا بسعر تعرف فيه القيمة، وذلك لا يكون إلا بثمن تقوم به الأشياء، ويستمر على حالة واحدة، ولا يقوَّم هو بغيره ، إذ يصير سلعة ---- فتفسد معاملات الناس ويقع الخلف، ويشتد الضرر".
- الشريعة تفرض تقييم حصص المشاركين في الشركة باعتبار الشركات مملوكة للمساهمين، وأنه يتم تحويل الحصة الى النقد تبعا لقيمتها في السوق وقت التنضيض معتمدا على سعر المثل في السوق أو تقويم الخبراء في السوق لقيمة الحصة، ويتم التنضيض للأصول الثابتة

باعتماد الثابتة بالقيمة الاستبدالية الجارية أو تقويم الخبراء في السوق بسعر السوق الحقيقي، وتقييم الديون التي لها على العملاء ضمن الاصول بقيمة ثابتة، وكذلك ديون الالتزامات بقيمتها الثابت لمنع الربا (شحاتة، 2009) بينما لا تقبله المعايير المحاسبية الدوليةبل تعتمد الشركة المساهمة العامة شركة أموال يكون ملكية المساهم مصورة في السهم كوسيلة تمويل للشركة ويباع في السوق المالي بناء على سعر التداول لأن الشركة المساهمة العامة هي شخصية اعتبارية مستقلة عن ملكية المساهمين، وهذا ما يوضحه مقياس القيمة العادلة في نظرهم بالمعيارIFRS 13 ، في حين يتم تقييم الديون التي عليها تبعا للتغيرات في كلف الاقتراض، في المعيار المحاسبي الدولي IAS 23 ، ومن ناحية أخرى تفرض الشريعة تقويم المقومين من خبراء السوق لتحديد القيم الحقيقية للاشياء في وقت التقويم، بينما يفرض التزام IFRS وقت لاعداد القوائم المالية مثل قبل نهاية السنة بثلاثة شهور ليقدم المعلومات القديمة التي حدثت لقيم الاشياء في الشركة(قانون الشركات الاردني، 2003/3/16: مادة 62).

الشريعة تمنع الغبن الفاحش ويستحق العقد الفسخ عند تحققه لأن فيه اعتداء على الحق المالي، بينما المعايير الدولية يقبل به ويمنع فسخ العقد به، والتخريج أن المتعاقد عقلانيا يتحمل مسؤولية الاختيار وهناك حاجة الى ثبات العقود في السوق لتحقيق ايتقرار المعاملات المالية، وكذلك فان الشريعة تمنع التغرير وتعتبره سببا في فسخ العقد لأنه سبب في قبول الجهالة الفاحشة والمقامرة وعدم تحقق الأمان في السوق، بينما تقبله المعايير الدولية ومن ذلك معيار القيمة العادلة IFRS 13، والتخريج بانه وسيلة لزياد تنشيط التداول في الأسواق المالية، حيث لم يحدد حجم الغبن الذي يقال له فاحش ولم يحدد التغرير بمستوى الغش المصاحب له المقبول قانونا بالطرق الرسمية كي يقبل كوسيلة للفسخ، ومن ناحية اخرى فان الشريعة الاسلامية تفرض منع الجهالة الفاحشة وأنه في حال عدم ذكر التفاصيل يكون الحكم تبعا للعرف العام الشرعي لربط االتعاقد بتحقق المصالح دون جهالة فاحش، بينما المعايير الدولية تعتمد العرف الخاص للشركات بما في ذلك اختلاف السياسات المحاسبية والمعيار المحاسبي الدوليIAS 8 ، والتخريج أن الجهالة تحقق السرية لحفظ الأموال(Nazal, 2022)، حيث تزيد المشكلة مع توفر عدم اليقين بسبب المعيار FASB 5 (Laswad& Mak, 1994) ، لأنه قد يؤدي حل حالة عدم اليقين إلى تأكيد حيازة أصل أو تخفيض التزام أو خسارة أو انخفاض قيمة أصل أو تحمل التزام(Statement of FAS: No 5, March 1975)

وبذلك يظهر الانحراف المتمثل بقبول المعايير الدولية عيوب الرضا التي تحرمها الشريعة الاسلامية، كما يعزز ضعف الجدوى من التزام المعايير الدولية بسبب الفروق بين تخريج أصحاب المصالح القانوني لمفهوم تحقيق مصالحهم مقارنة بالشريعة الاسلامية.

## 3- النتائج والمناقشة

يوجد سيناريو لسوء نية في التزام تطبيق المعايير الدولية IFRS وIAS بايجاد ثغرة لصالح قوة المستثمر الأجنبي في الأسواق المحلية نتيجة التحقق من ايجاد ثغرة الغبن الفاحش في السوق المالي المحلي لصالح قوة المستثمر الأجنبي المباشر وغير المباشر لاخراج ثروته بقيمة مرتفعة قبل ظهور معلومات السوق المستجدة، وايجاد ثغرة السيطرة على ادارة الشركة المدرجة لصالح قوة تحكم المستثمر الأجنبي المباشر بالشركات المحلية لانها شخصية اعتبارية.

اذ يتطلب تطبيق IFRS تحول الشركات من ملكيات فردية او خاصة أو حكومية الى شخصية اعتبارية يتحكم بسياسات بتمويلها واستثماراتها وتسويقها الادارة ويعتمد قانونا عرفها الخاص بدلا من العرف العام كشخص مستقل عن الملاك، اي تنتقل من ملكية المساهمين الى ملكية جديدة مستقلة فلا هي ملكية فرد ولا ملكية جماعات ولا ملكية حكومة، ليظهر الثغرات مع تعدد الخيارات أمام الادارة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، انظر الجدول (1) في الملحق.

وما يعزز احتمالات سوء النية هو التعامل مع القيمة العادلة غير المنضبطة والغاء القيمة الحقيقية بما يعني فقد الدليل على حقيقية قيمة الشركات المدرجة، اضافة لنقل ملكية الشركات المدرجة من المساهمين الى ملكية الشخصية الاعتبارية. وهناك من وضح عيوب IFRS كخبير ومحاسب قانوني، وفيما يلي جدول لبعض آرائهم التي تعزز نتيجة فقد القيمة الحقيقية للشركة المدرجة:

**جدول 3: آراء لخبراء معارضين للالزام بتطبيق IFRS**

| الخبير المحاسبي | رأيه |
|---|---|
| George Bompas QC, (8/April/2013), | وضح رأيه بأن حسابات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية غير قادرة على تقديم وجهة نظر حقيقية وعادلة كما هو مطلوب بموجب تشريعات المملكة المتحدة، مما يجعل توزيعات الأرباح المدفوعة غير قانونية، لأنها تستند إلى أرقام غير صحيحة. |
| Ian Joy, the Co-Founder of Accit Johannesburg (30/Apr/2018) | وضح رأيه بأن IFRS معقدة غير مفهومة ويحتاج المحاسبون الى استشارة دائمة للخبراء في كيفية تسجيل المعاملات، فالذين وضعوا IFRS يحتكرون كيفية اجراء المحاسبة وهي وسلة تسمح بزياد التحايل، ولذلك سيتضرر المستثمرون والمحللون الخارجي، وكذلك المتداولين في الأسهم بسبب عناصر ليس لها علاقة بالتدفق النقدي البسيط للشركة المدرجة ولا يفهمها العامة ولا كيفية حسابها |
| Prof Janek Ratnatunga a chartered accountant., (7/august/ 2019) | وضح رأيه بأنه لا تشهد آراء مراجعي الحسابات بأن قيمة الشركة كما وردت في البيانات المالية (وتسمى القيمة الدفترية) صحيحة وعادلة ولا يشهدون أنه لم يكن هناك أي احتيال. إنهم يشهدون فقط على أن التقارير المالية يتم إعدادها وعرضها وفقًا للمعايير المحاسبية المقررة |
| Al Rosen the Forensic accountant, (8/September /2023) | وضح رأيه بأن المعايير الدولية اعداد التقارير المالية IFRS لديها العديد من نقاط الضعف والحكومات لم تستجب لما يترتب على ذلك من مخاوف، بما أدى لظهور أزمات متعددة، ولم يفهم المدقون الخارجيين أنهم سيخسرون سمعتهم بسبب دعمهم تطبيق IFRS، فرغم الخسائر المتتالية للمتداولين الا أن زيادة الطلب على تطبيق IFRS يأتي بسبب استخامها لاخفاء الخسائر وتضخيم قيمة الاصول |

*المصدر: اعداد الباحثان*

واضافة لما سبق فان تقدير المصالح من تطبيق IFRS سيوضح المستفيد الحقيقي من الالزام بتطبيقها لتظهر ، ويظهر الالزام بمعايير IFRS استمرار هذه المصالح مع استمرار هذا الالزام ،كما في الجدول التالي:

**جدول 4: ملخص تقييم تحقق المصالح بعد تطبيق IFRS**

| أصحاب المصالح الرئيسية | تحقق المثالح أو عدم تحققها |
|---|---|

| | |
|---|---|
| **واضعي معايير IFRS** | التمكن من فرض المعايير التي تراها مناسبة والرقابة عليها على المستوى الدولي وتسهيل نقل أموال المستثمر الاجنبي وتمكينه من السيطرة على الشركة بعد سيطرته على الادارة |
| **شركات الخدمات المالية** | تحصيل ايرادات من الاستشارات بسبب صعوبة فهم المعايير وتطبيقاتها، ومرونة اصدار التصنيفات دون القدرة على اثبات خطئها بسبب مرونة الخيارات المتاحة في وتطبيق المعايير |
| **الدولة الملزمة** | القبول الدولي بالحصول على المساعدات والقروض وحل مشكلاتها في العجز المالي ، وظهور ملكة الشخصية الاعتبارية التي لا يعرف مالكها الحقيقي، وظهور االسرية والغموض في تعاقدات الدولة مع الشخصيات الاعتبارية تبعا للنظريات المحاسبية كالقائد والوكالة وفصل الملكية عن المساهمين، وذلك بعد أن كانت واضحة بسبب العلاقة المباشرة بين الدولة والأفراد المستثمرين (المساهمين) وقت أن كانت الشركات المدرجة مملوكة للمساهمين كحصص مشاركات |
| **ادارة الشركة** | تتمكن من السيطرة على السياسات المالية والتمويلية والتسويقية مع صعوبة كشف أخطائها أو استغلالها بسبب التحكم بالاحتياطيات والربح الصافي تبعا لمعايير الاهتلاك والخسارة المتوقعة مستقبلا والمحافظة على السرية اضافة للتصرف بها من حيث الدامج او التصفية |
| **المساهم** | يفقد المصلحة ويتم تحجيم ملكيته لتفقتصر على ما ستوزع الادارة من أرباح أو بيع سهمه في السوق المالي ودون الاستفادة من نمو ثروة الشركة بسبب فصله عن الادارة واعتبار الشركة ملكية شخصية |

*المصدر: اعداد الباحثان*

فهناك نقاط ضعف لهذه لمعايير الدولية بسبب الاعتراضات عليها وعدم ذكرها في ميثاق المعايير الدولية( An Agreement to establish an International Accounting Standards Committee ,Friday 29th June 1973)، وهناك استمرار بالتعديلات (Wild, November /2009)، وهذا يغير من نتائج المؤشرات المالية التي تقيس الأداء الاداري والمالي(Büdy-Rózsa, 2012 ) اي سيصبح هناك معلومات مختلفة عن السابق،كما يتم مقارنتها بمعاييير تقليدية لبيان فعاليتها في انتقال الاستثمار الأجنبي وليس المقارنة لبيان قدرتها على زيادة حماية الشركات المدرجة والمساهمين، بل يدعم تطبيق هذه المعايير الحصول على مزايا دولية للدولة المطبقة(Gordon et al , 2012) بسبب العلاقة بين معدي المعايير الدولية ومؤسسات الخدمات المالية العالمية (Arnold, 2012)، كرفع التصنيف الائتماني والحصول على قروض، اذ لم تقدم المعايير الدولية القدرة على ضبط الأسواق المالية لتحقق نفس الكفاءة او تحقيق التماثل بين الدول (Pope,& McLeay, 2011)، بل تساعد بسبب السياسات المحاسبية في ادارة الارباح لتجميل الشركة وعدم اظهار نتائج أعملها بالخسارة (Hellman, 2011), لذلك لا تخبر باحتمالات حدوث المخاطر المستقبلية (Walker, 2010) أو تمنع الأزمات المالية (Tokmak, 2020) أو خسائر الشركات بل هي وسيلة لحماية مصالح دولية ومنها اشعار العالم بتخفيف حدة الأزمات فقط اذا تم تطبيق المعايير الدولية وهو نوع من امتصاص غضب المتضررين، فهي تصنع الفجوة بين السعر الحقيقي والسعر المتداول به في الأسواق المالية مع تغليب التقييم بسعر التداول في الأسواق المالية(Epstein. 2009) ، وتفقد العلاقة بين السوق الحقيقي والأسواق المالية، وتتناسب مع سحب سلطة المالكين من التدخل في الشركة، بينما تسهل بيع الأسهم للاستثمار الاجنبي المباشر في السوق المالي بقيمة مرتفعة بسبب اخفاء المعلومات، كما يعزز تسهيل شراء الاسهم للستثمر الأجنبي للسيطرة على ادارة الشركة المحلية تبعا للنظرية المحاسبية (القائد) (والوكالة)

(Guedhami& Pittman, 2006)، بما يجعله يتحكم بسياسة التمويل والاستثمار والتسويق في هذه الشركة، اي تعد وسيلة لتدويل الشركات (Montani et al, 2021)

وقد ترتب على ذلك ظهور ملكيات في الدولة مستجدة، فهناك ملكية الأفراد والخاصة وملكية الحكومة والملكية العامة ويضاف مع التزام تطبيق IFRS ملكية الشركات المساهمة العامة أو الأسهم كشخصية اعتبارية مستقلة، لكن اذا كان المساهمون لا يملكون الشخصية الاعتبارية فمن يملكها؟ فهذا التساؤل يعزز ظهور الثغرة.

كما يظهر التزام IFRS مخالفة أحكام المشاركات في الشريعة الاسلامية بتغليب مصلحة المستثمر الأجنبي.

وتاريخيا لم تعد المعايير الدولية وتقديم للتطبيق في فترة قصيرة، بل كان هناك فترة اعداد طويلة الأمد ترتبط بتحقيق مصالح واضعيها بحماية المستثمر الأجنبي مع توفير الاقناع لقبولها أو توفير القدرة على فرضها حول العالم، ومن ذلك ما يلي(fasb.org, 21/4/2024):

- IAS : وقد ظهرت صيغها متتالية منذ 1975-2000
- IFRS : وقد ظهرت صيغها متتالية منذ 2003-2017

يوجد تفاوت في أولوية اصدار المعيار الدولي وتفعيل تطبيقه أو الغائه، فقبل اصدار IFRS 1 تم اصدار IAS 41-1 ويظهر قدمها مثال:IAS 1 منذ 1975 ويظهر فترة سنوات بين تتابع صدور المعايير مثال: المعيار IFRS 1 في سنة 2002 والمعيار IFRS 17 في سنة 2017، والتفاوت بين الصدور وتفعيل تطبيقه، فقد يكون في نفس السنة مثل المعيار IFRS 3 وقد يحتاج الى سنوات مثل: المعيار IFRS 17 كان تفعيل تطبيقه في 2023، وبعض المعايير تم سحبها بالكامل مثال: المعيار IFRS 4 January 1, 2021 وتم استبدالة بالمعيار IFRS 17(wikipedia.org, 21/4/2024)

اذ ارتبطت طول فترة الاعداد بتحقيق الاتساق القانوني بعد التعديل في القانون لتحقيق المنهج المحاسبي المطلوب IFRS Foundation, (2022)، فهناك تعديل بالغاء بناء على فترة البند لوقت قصيرة والتعديل بصيغة أوضح والتعديل بأضاف استثناء للتطبيق والتعديل باضافة جزء للنص والتعديل بالغاء جزء من النص، وقد وضح أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 1 ليس معيارا ثابتا ومنها تعديلات جوهرية وتبعا للتطورات التي تحصل في المجتمع الدولي بظهور معايير جديدة (Wild. November /2009)، حيث يتم توجيه مسودات لإتاحة فترة مناسبة للتعليق، تقوم اللجنة بمراجعة هذه المقترحات والموافقة عليها أو تعديلها أو التخلي عنها حسبما تراه مناسباً. ولا يجوز إصدار أي معيار للنشر إلا إذا تمت الموافقة عليه، بالتصويت، بأغلبية ثلاثة أرباع إجمالي حقوق التصويت على الأقل، ولن يتم إدراج الآراء المعارضة في أي معايير تصدرها اللجنة( An Agreement to establish an International Accounting Standards Committee, Friday 29th June 1973)، حيث ظهر تعارض المصالح والبحث عن تسوية بينها، فمثلا اعتمدتها دول متقدمة في أوروبا منذ 2005، لكن لم تعتمد تطبيقها دولة كأمريكا حتى الآن لعدم تحقق مصلحتها من التزام المعايير الدولية (wikipedia.org, 21/4/2024)، وربما تتحقق المصلحة في دول غير متقدمة كتفادي مشكلات مرت بها الدول المتقدمة ولا يراد تكررها، أو هي وسيلة لحل مشكلة حالية عالمية، وقد تراوح اللتزام بالمعايير والتخير بتطبيقه أو التزام المعايير كليا والتخيير بالتزام المعايير جزئيا أو التدرج بالتطبيق بما يقلل الاختلاف حول تحقيق المصالح، وتبع ذلك الاتساق القانوني التطور في النظريات المحاسبية المرتبطة بمشكلات المحاسبة خلال تلك الفترات، وهذا يستدعي دراسة تاريخ صياغة المعايير الدولية لربط اعداد المعايير الدولية بالمشكلة المؤثرة المراد حلها أو الحدث التاريخي، اضافة للحكم على جدوى هذه المعايير أو كشف أسباب أخرى لم يعلن عنها في أهداف وأهمية هذه المعايير الدولية.

فقد ظهرت مشكلات الأزمات المالية نتيجة الحرب العالمية الأولى والثانية، والتي تبعها انتقال رؤوس الأموال الأجنبية الى الأسواق المالية في دول مختلفة دون توفر الحماية، بما عزز فكرة ايجاد معايير دولية وفرض الالزام بتطبيقها، ثم ظهرت مشكلة فقد مقياس القوة الشرائية الثابت بالعملات المغطاة بالذهب، وقد ظهرت في 1973، مع احتمالات فقد قيمة المدخرات وفقد قيمة ايرادات وأرباح الشركات بعد تحصيلها بالعملة المحلية، حيث ظهر اعتماد أثر القوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة كمقياس لثبات القوة الشرائية للعملة، والذي يعد سببا في ظهور مشكلة تذبذب مقياس قيم الاستثمار بين الدول بسبب التعويم، وحيث اعتبر ضعف الاقتصاد سببا في انخفاض قيمة النقد الشرائية للايرادات وأرباح الاستثمار عند تحصيلها، مما أضعف ثبات المقياس المحاسبي لقيم الاستثمار، وكحل لتلك المشكلة، فقد ظهرت تحالفات من عدد من الدول الضعيفة لربط عملتها بقيمة ثابتة مقابل عملة نقدية لدولة ذات اقتصاد قوي، بما عزز استمرار الطلب على عملتها وحفظ قوتها الشرائية.

ثم ظهرت مشكلة القيم العادلة للاستثمارات المعتمدة محاسبيا تبعا للنظريات المحاسبية بسبب فقد العلاقة بين السوق المالي والسوق الحقيقي، حيث استبدل مقياس قيم الأشياء التي يحددها العرض والطلب الحقيقي في الأسوق الحقيقية، بنتائج محاسبية تتمثل بالقيمة الدفترية، ثم استبدل قيم الاستثمار بالاوراق المالية بنتائج التداول بالمضاربات في الأسواق المالية، ولم تعد الأسواق المالية تعكس ما يجري في الأسواق الحقيقية.

وبمناقشة الجدوى بعد التزام تطبيق المعايير الدولية IFRS نجد عدم تحقق هدف توحيد مقياس المدخلات والمخرجات في التقارير المالية لكل الشركات المدرجة بالقيم الحقيقية للتمكين من المقارنة بين حقيقة قوة وضعف الشركات في الدول وعدم تحقيق العدالة التي تحققها فقه المعاملات المالية في الشريعة الاسلامية، وهذا يوضح احتمالات تحقيق أهداف غير معلنة لأصحاب المصالح عالميا بسبب طرق الالزام بتطبيقها في الدول. كما يلي:

- احتمال فرض كشف كل مصادر الاموال واستثمراتها في الشركات المحلية تبعا للرقابة الدولية الملزمة للدول بما يدعم التجسس الاقتصادي.
- احتمال فرض الغاء أثر تدخل الدولة محليا في كشف القيم الحقيقية للشركات المدرجة باعتبار الحكومة المحلية مراقبا فقد لالتزام بتطبيق المعايير IFRS في الشركات المدرجة
- احتمال فرض ثغرات تعزز المرونة في اصدار نتائج مؤشرات التنافسية العالمية والتصنيف الائتماني العالمية ومؤشرات التصحيح الاقتصادي لرفعها وخفضها في أوقات محددة دون القدرة على مواجهة نتائجها السلبية بسبب فقد اثبات القيم الحقيقية.
- احتمال دعم مركز المتنفذين الاقتصاديين واعتبارها حلا وحيدا للمسؤولين لدفع الضرر الأشد بعد نفاذ الحلول الأخرى.

ومما سبق فأن الاجابة على هذه الاحتمالات لا تغني عن معرفة السبب الحقيقي لقصور ثروة المساهم (أسهم عادية) فقط على تقييم سعر سهمه وبعد سنوات من نمو الشركة وتوسعها بسعر السوق المالي ، والغاء حقوقه كمالك لحصة في الشركة مع اعطاء الادارة التصرف بالشركة وحفظ سرية ما تقوم به ما دامت تقدم القوائم المالية وفق معايير IFRS. أي المستفيد الحقيقي هو الادارة أو القوة الخفية التي وراءها، اذ يظهر الهدف في التزام تطبيق IFRS هو زيادة المضاربات في الأسواق المالية أو السيطرة على الادارة، فحال المستثمر الاجنبي: كالمضارب غير المستفيد من المعايير بسبب جهالة السعر سيختلف عن حال المستثمر الأجنبي:كالمسيطر على الادارة ومستفيد من تطبيق المعايير. لما ورد في دراسة DeFond ، (2019) درس مدى فعالية التزام IFRS في الصين من وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية والمستثمرين المؤسسين الاجانب، وأظهرت النتائج عدم زيادة الاستثمار الأجنبي في الصين بعد تبني الصين تطبيق IFRS سواء كانت الشركة الصينية

قوية أو ضعيفة، بل ظهر تراجع الاستثمار الاجنبي غير المباشر بعد تطبيق هذه المعايير بسبب قوة التلاعب بأحكام القيمة العادلة التي تنص عليها.IFRS وانخفاض الارتباط بين الأرباح والعوائد، وانخفاض عوائد المستثمرين المؤسسيين الأجانب. وضعف قدرة المستثمرين الأجانب المؤهلين على تحديد الاستثمارات المربحة.

## 4- الخاتمة

يوجد عدد من سيناريوهات تطبيق IFRS في العالم فمن الدول من لا تقبل به ومنها من تطبقه جزئيا ومنها من تطبقه كليا في الشركات المدرجة في الاسواق المالية، ويعد تطبيقه سببا في التزام تعديل في هيكل المحاسبة بالغاء المعايير الوطنية او محاولة تعديلها لتتناسب مع معايير IFRS ومن ذلك التزام معايير المحاسبة الدولية عند اعداد القوائم المالية، وتظهر المشكلة في مستوى الحد الأدنى المطلوب من المعلومات والتي يتم الاعداد بها والسياسات المحاسبية التي تجعل النتائج مختلفة بين الشركات اضافة لاعتماد الكعلومات القديمة وفرض أثر محاسبي لما سيحدث من مخاطر متوقعة في الاهتلاك وخفض الربح الصافي، وقد وجدت عددا من الدراسات التي توضح سلبيات التطبيق ومع ذلك فان الدول تقبل على تطبيقه للحصول على مزايا دولية كالتصنيفات التنافسية ولااقتصادية والتحالفات بين الاسواق المالية وتشجيع الاستثمار الاجنبي باعتباره وسيلة لحل مشكلات في هذه الدول. ورغم فقد حقيقة قيمة الشركات المدرجة وما يتتب علي ذلك من تصنيفات السيادة التنافسية والائتمانية، الا أن هناك حاجة الى تحقيق الموازنة، والقدرة على كشف القيم الحقيقية للشركات المدرجة عند صدور قرارات دولية تتعلق بخفض تصنيفاتها، فمع فقد القيم الحقيقية لن يتوفر ما يثبت خطا التقييم السيادي السلبين وما له من آثار على المجتمع اضافة الى أن تطبيق المعايير الدولية له اثر سياسي واقتصادي واجتماعي بما يتعارض مع بيئة الدولة المطبقة ويترتب عليها كلف اعادة الهيكلة والاستجابة لمتطلبات التطبيق.

هدفت الدراسة للتحقق من سيناريو سوء النية بالالزام بتطبيق IFRS في الشركات المدرجة لفقد القيمة الحقيقية ونقل الثروات الى ملكية الشخصية الاعتبارية، واتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي الوصفي، معتمدا على الدراسات السابقة والمقارنة مع فقه المعاملات المالي الاسلامي، وأظهرت النتائج أن التزام تطبيق IFRS يتناسب مع الاتساق القانوني الدولي المستهدف تبعا للنظريات المحاسبية التقليدية، واعتباره دليلا قضائيا للحقوق المالية، ولتحقيق مستوى دولي بتصنيفات الدولة التنافسية الاقتصادية والائتمانية نتيجة العلاقة بين مؤسسات الخدمات المالية العالمية وواضعي IFRS، بالرغم من ثبوت عدم قدرة IFRS على تحقيق نفس الكفاءة لكل لأسواق المالية التي تطبقه، ولا القدرة على كشف الأزمات المالية قبل حدوثها، أو حل مشكلات اقتصادية من جذورها. وتظهر أهمية السيناريو في توضيح التزام IFRS في زيادة سلبيات الاستثمار الأجنبي باستغلال ثغرة قبول مستويات من الغبن الفاحش والغرر قانونا في الأسواق المالية لتسييل استثماراته بالقيمة المرتفعة قبل توفر المعلومات، وكذلك ثغرة الفصل بين الادارة والملكين، لسيطرتهم على الشركات المحلية من خلال ادارتها،وهناك فقد دليل اثبات القيم الحقيقية عند الاعتراض. وتبعا لوجه نظر خبراء معارضين فان التزام المعايير IFRS سيكون وسيلة لاخفاء المعلومات، وتحقيق ايرادات لشركات الخدمات المالية المتحالفة مع واضعي المعايير، واضافة لما سبق، فان ربط التزام تطبيقها بتحقيق المصالح سيبعد مصلحة المساهمين في الشركات المدرجة لفقد المصلحة في زيادة الثروة واقتصارها على المضاربات بالأسهم، أو الحصول على ربح موزع كما تراه الادارة، وهذا يدعوا الى التساؤل عن السبب الغير معلن عنه من التزام معايير IFRS في الشركات المدرجة بالذات. اذ تفقد الدول سلطتها في فهم تفاصيل ما يجري في الشركات، وكذلك يفقد المساهمون صلتهم بالشركة وثرواتهم بعد نمو الشركة، بينما تعزز الخيارات

للاداريين ( ومنهم رئيس مجلس الادارة العمومي) لتحقيق أهدافهم الخاصة كجزء من أهداف الشركة المعلنة، اذ يعتمد استخدام المعايير الدولية على توضيح أهداف الشركة وحاجة مستخدمي التقارير المالية للمعرفة كما تحددها لجنة اعداد هذه المعايير، ولا تقبل بغيرها من أهداف أو حاجات كي تكون معتمدة رسميا على المستوى الدولي، وتأخذ بالاعتبار توفر بيانات محاسبية موزعة في الأصول والخصوم وحقوق الملكية الايرادات والتكاليف لا تقبل الا بها، والتي تعزز العلاقة بين معدي المعايير ومؤسسات الخدمات المالية العالمية في تحديد مدخلات التصنيف والمقاييس مع السماح باجراء التعديلات فيما بعد بسبب توفر الثغرات أو تعديلات على الأهداف والحاجات مستقبلا من وجهة نظر معدوا المعاييرالدولية. حيث يظهر أثر الالزام في تحديد القيد المحاسبي من حيث مكانه في أي جزء من القوائم المالية أو خارجها وتحديد حجمه وزمن الاعتراف به ومستوى الافصاح الجوهري عنه دون التفاصيل.

## فهرس المصادر والمراجع:

### أولا: فهرس المراجع باللغة العربية


1. أمين راشدي وتيجان بالرقي،(2017)، اثر تغيرات أسعار صرف العملات الاجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (21) والنظام المحاسبي المالي، 3(1)، ص152-170، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/21838
2. تعليمات تداول الأوراق المالية في شركة بورصة عمان لسنة 2018، مادة: 8، 11، 21، HTTPS://WWW.ASE.COM.JO/AR/LEGISLATION/DIRECTIVES/TLYMAT-TDAWL-ALAWRAQ-ALMALYT-FY-SHRKT-BWRST-MAN-LSNT-2018
3. الجوزية، ابن القيم، 1991م، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ط1، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج2/ ص132
4. حسين شحاتة ، (2009)، الأحكام الفقهية والاسس المحاسبية للتنضيض الحكمي في المعاملات المالية المعاصرة، ص 44 ، chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/08/1.pdf
5. رايت، ميلاني، (2018)، المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية: رقم 16: (IFRS 16) خمسة أشياء تحتاج الى معرفتها الآن، https://www.regus.com/work-bahrain/ar-bh/ifrs-16-five-things-you-need-to-know-now/
6. رضا, أحمد، 2016/6/8، كيف ستتأثر الشركات السعودية بالتحول إلى معاييرIFRS ؟ أنباء العربية، https://www.alarabiya.net/aswaq/2016/12/08/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D8%AA%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1-IFRS%D8%9F
7. سويح، عماد علي، (2015)، مؤسسة المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية –تقييم التجربة بعد اربعة قرون، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة الزاوية، 1(2)، ص 23، chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://zu.edu.ly/uploadfiles/file-1576421928344.pdf
8. قانون الشركات وتعديلاته رقم 22 لسنة 1997، مادة:4، 75 ، 133، 158، 184، 185، 195 https://www.jsc.gov.jo/page/ar/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA_%D9%88%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%87_%D8%B1%D9%82%D9%85_22_%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9_1997
9. كابوريك، جاري، (16/تشرين أول/2017)، نظرة شاملة في المعايير الخاصة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS): دور مراجعات ما بعد التنفيذ، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الأردن، https://www.ascajordan.org/news.aspx?id=4726&group_key=news&lang=ar
10. لحسن فوضيل، (2020)، العلاقة بين مؤشرات تنافسية اقتصاديات الدول وتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول العربية ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 16(22)، ص 481، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/111717

ثانيا: فهرس المراجع باللغة الانجليزية

1. *Al Rosen a forensic accountant, (8/September /2023), Some serious flaws of IFRS, https://www.linkedin.com/pulse/some-serious-flaws-ifrs-al-rosen-phd-fca-fcpa-fcma-cfe-cip*
2. *AN AGREEMENT to establish an International Accounting Standards Committee (Friday 29th June 1973) London, P2, chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/about-us/our-history/1973-iasc-agreement.pdf*
3. *Arnold, P. J. (2012). The political economy of financial harmonization: The East Asian financial crisis and the rise of international accounting standards. Accounting, Organizations and Society, 37(6), 361-381. https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0361368212000438*
4. *Bhattacharya, D. (2016). Adoption of IFRS in global scenario. MUDRA: Journal of Finance and Accounting, 13-22.https://ischolar.sscldl.in/index.php/MJFAJPI/article/view/132297*
5. *Büdy-Rózsa, I. (2012). New trends in consolidation-challenging the changes of new IFRS rules. Periodica Polytechnica Social and Management Sciences, 20(1), 11-22.https://pp.bme.hu/so/article/view/1564*
6. *Chatham, M. D., Larson, R. K., & Vietze, A. (2010). Issues affecting the development of an international accounting standard on financial instruments. Advances in Accounting, 26(1), 97-107. https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0882611010000143*
7. *COMPARABILITY IN INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS— A BRIEF HISTORY, financial accounting standards board (fasb), (21/2/2024), https://www.fasb.org/page/PageContent?pageId=/international/briefhistory.html&bcpath=ff&isStaticPage=true*
8. *DeFond, M., Gao, X., Li, O. Z., & Xia, L. (2019). IFRS adoption in China and foreign institutional investments. China Journal of Accounting Research, 12(1), 1-32. https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1755309118301485*
9. *Epstein, B. J. (2009). The economic effects of IFRS adoption. The CPA journal, 79(3), 26-31. chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/http://www.rnco.com/pdf/NYSSCPA_IFRS_Economic_Effects_Epstein_0309.pdf*
10. *George Bompas QC, (8/April/2013), FRC commissions a QC's opinion on the legal status of IFRS accounts under UK company legislation., https://www.whitefieldtax.co.uk/international-standards-and-the-true-and-fair-view/*
11. *Gordon, L. A., Loeb, M. P., & Zhu, W. (2012). The impact of IFRS adoption on foreign direct investment. Journal of accounting and public policy, 31(4), 374-398. https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0278425412000439*
12. *Graham, A., Nandialath, A. M., Skaradzinski, D., & Rustambekov, E. (2017). Macroeconomic Determinants of International Financial Reporting Standards (IFRS) Adoption: Evidence from the Middle East North Africa (MENA) Region. Revista Internacional Administracion & Finanzas, 9(1), 39-48. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3025011*
13. *Guedhami, O., & Pittman, J. A. (2006). Ownership concentration in privatized firms: The role of disclosure standards, auditor choice, and auditing infrastructure. Journal of Accounting Research, 44(5), 889-929. https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1111/j.1475-679X.2006.00219.x*
14. *Hellman, N. (2011). Soft adoption and reporting incentives: A study of the impact of IFRS on financial statements in Sweden. Journal of International accounting research, 10(1), 61-83. https://publications.aaahq.org/jiar/article-abstract/10/1/61/9661/Soft-Adoption-and-Reporting-Incentives-A-Study-of*
15. *Ian Joy, the Co-Founder of Accit Johannesburg (30/Apr/2018), The Problem with IFRS, https://www.linkedin.com/pulse/problem-ifrs-ian-joy*
16. *IFRS Foundation, (2022), First-time Adoption of International Financial Reporting Standards, chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/publications/pdf-standards/english/2022/issued/part-a/ifrs-1-first-time-adoption-of-international-financial-reporting-standards.pdf?bypass=on*
17. *Janek Ratnatunga a chartered accountant., (7/august/ 2019), Auditors to the Slaughter: Why Audit Opinions are 'Untrue' and 'Unfair', chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://academy.com.lk/wp-content/uploads/2020/05/Why-Audit-Opinions-are-Untrue-and-Unfair-min.pdf*

18. *Joy. I, (April/2018). The Problem with IFRS, https://www.linkedin.com/pulse/problem-ifrs-ian-joy*
19. *Kao, H. S. (2014). The relationships between IFRS, earnings losses threshold and earnings management. Journal of Chinese Economic and Business Studies, 12(1), 81-98. https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/14765284.2013.875289*
20. *Koinig, D. (2015),The global accounting harmonization process: lessons from the past and future challenges. Master Thesis, University Graz,Australia pII chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://unipub.uni-graz.at/obvugrhs/download/pdf/752924?originalFilename=true*
21. *Laswad, F., & Mak, Y. T. (1994). An international comparison of uncertainty expressions in accounting standards. The International Journal of Accounting, 29(1), 1-19.chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://core.ac.uk/download/pdf/4835439.pdf#page=323*
22. *Lourenço, I. M. E. C., & Branco, M. E. M. D. A. D. C. (2015). Main consequences of IFRS adoption: analysis of existing literature and suggestions for further research. Revista Contabilidade & Finanças, 26, 126-139. https://www.scielo.br/j/rcf/a/ZLtwDr5mChxMYKMXLH8nR6f/?lang=en&format=html*
23. *Lungu, C. I., Caraiani, C., & Dascălu, C. (2017). The impact of IFRS adoption on foreign direct investments: Insights for emerging countries. Accounting in Europe, 14(3), 331-357. https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/17449480.2017.1374546*
24. *Montani, D., Gervasio, D., Pulcini, A., & Marchesi, C. (2021). Accounting Harmonisation through IAS/IFRS and Internationalisation: Evidence from FDIs and Cross-Border M&A. Accounting and Finance research. chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://aisberg.unibg.it/retrieve/e40f7b8a-1dcc-afca-e053-6605fe0aeaf2/Accounting%20Harmonisation%20through%20IAS/IFRS%20and%20Internationalisation%3A%20Evidence%20from%20FDIs%20and%20Cross-Border%20M%26amp%3BA.pdf*
25. *Morais, A. I. (2020, January). Are changes in international accounting standards making them more complex?. In Accounting Forum (Vol. 44, No. 1, pp. 35-63). Routledge. https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/01559982.2019.1573781*
26. *Nazal, A. I. (2022, March). Discuss ASE Index Fairly in Corona Pandemic and Suggest Standardized Behaviors Model. In International Conference on Business and Technology (pp. 606-620). Cham: Springer International Publishing. https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-031-08954-1_52*
27. *Nobes, C. (2015). International differences in IFRS adoptions and IFRS practices. S., Jones (ed.), 167-196. chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/http://ndl.ethernet.edu.et/bitstream/123456789/22022/1/35.pdf.pdf*
28. *Perera, D. (2016). Adoption of international financial reporting standards (IFRS) for small and medium-sized enterprises (SMEs): problems and challenges. file:///C:/Users/Dell/Downloads/01whole%20(2).pdf*
29. *Phruettiyanan, S. (2010). IFRS challenge (Doctoral dissertation, KDI School).https://core.ac.uk/download/pdf/213853014.pdf*
30. *Pope, P. F., & McLeay, S. J. (2011). The European IFRS experiment: Objectives, research challenges and some early evidence. Accounting and business research, 41(3), 233-266. https://www.researchgate.net/publication/254229102_The_European_IFRS_Experiment_Objectives_Research_Challenges_and_Some_Early_Evidence*
31. *Ramanna, K., & Sletten, E. (2009). Why do countries adopt international financial reporting s tandards?. Harvard Business School Accounting & Management Unit Working Paper, (09-102). chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.hbs.edu/ris/Publication%20Files/09-102_1bc06d7-7340-4f0a-b638-e23211a40c41.pdf*
32. *Statement of Financial Accounting Standards FAS: No 5, (March 1975), Accounting for Contingencies, Financial Accounting Standards Board, p4 chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.utsystem.edu/sites/default/files/sites/policy-library/files/related-forms/uts14212/fasb-5.pdf*
33. *Tokmak, B. (2020). Probability of default modelling using macroeconomic factors (Master's thesis, Middle East Technical University). chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://etd.lib.metu.edu.tr/upload/12625124/index.pdf*
34. *Thompson, D. L. (1976). The Development of International Accounting Standards.. chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://commons.und.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=6491&context=theses*

35. *Verriest, A., Gaeremynck, A., & Thornton, D. B. (2013). The impact of corporate governance on IFRS adoption choices. European accounting review, 22(1), 39-77.https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/09638180.2011.644699*
36. *Verschoor, C. C. (2010). IFRS would escalate ethical challenges for accountants. Strategic Finance, 92(1), 13-16. https://go.gale.com/ps/i.do?id=GALE%7CA231739651&sid=googleScholar&v=2.1&it=r&linkaccess=abs&issn=1524833X&p=AONE&sw=w&userGroupName=anon%7E9c0fd49a&aty=open-web-entry*
37. *Voronova, E. Y., & Umarov, H. S. (2021). Islamic (partner) accounting and its comparison with international financial accounting standards (IFRS). Universal Journal of Accounting and Finance, 9(2), 267-274.*
38. *Walker, M. (2010). Accounting for varieties of capitalism: The case against a single set of global accounting standards. The British accounting review, 42(3), 137-152. https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0890838910000284*
39. *Wild.K. (November /2009), First-time adoption of International Financial Reporting Standards A guide to IFRS 1, p3 the Foreword, chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.iasplus.com/en/binary/dttpubs/0911ifrs1guide.pdf*
40. *Wikipedia.org, (25 March 2024), https://en.wikipedia.org/wiki/International_Financial_Reporting_Standards*

**الملحق :**

**جدول 1: تعدد الثغرات في ضبط البيانات المالية بعد تملك ادارة الشركات المدرجة خيارات متعددة عند تطبيق IFRS**

| Section/ القسم | السياسات المتاحة للادارة للاختيار منها |
|---|---|
| Section 4 – Statement of Financial Position<br>القسم 4 – بيان المركز المالي | الاخبار بالمركز المالي بوقت محدد في بداية أول فترة مقارنة مع امكانية التعديل في وقت محدد أو بأثر رجعي: بالسياسة المحاسبية وباعادة تصنيف العناصر في بياناتها المالية وباعادة صياغة البنود في بياناتها المالية |
| Section 5 – Statement of Comprehensive Income and Income Statement<br>لقسم 5 – بيان الدخل الشامل وبيان الدخل | يوجد خيار لعرض النفقات في بيان الدخل الشامل، حسب الطبيعة أو الوظيفة واذا تم اختيار الوظيفة فان سيكشف عن خيارات طريقة الاستهلاك والاطفاء ومصروفات استحققات الموظفين |
| Section 5 – Statement of Comprehensive Income and Income Statement<br>القسم 5 – بيان الدخل الشامل وبيان الدخل | الخيار بعرض بيان دخل شامل أو بيان دخل والمصروفات وما ترتب على ذلك من ربح وخسارة فقط وبيان دخل شامل تعرض ما بعد الارباح والخسائر كتوزيع الارباح |
| Section 6 – Statement of Changes in Equity and Statement of Income and Retained Earnings<br>قسم 6 – بيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان الدخل والأرباح المحتجزة | تاثر الارباح المحتجزة بالتغيرات في السياسات المحاسبية أو الاختيار من الارباح بدفع ارباح الاسهم او عدم دفعها واحتجازها او المعلن توزيعها فيما بعد، وتصحيح الاخطاء الفترة السابقة وتغيرات السياسات المحاسبية |
| Section 9 – Consolidated and Separate Financial Statements<br>القسم 9 – البيانات المالية الموحدة والمنفصلة | التفريق بين حالة الالزام بتقديم القائمة الموحدة للشركة الأم أو قائمة منفصلة للشركات الفرعية والتي تتأثر بما يلي:<br>خيارات الشركات الفرعية بتطبق سياسات وتصحيح اخطاء ونوع مستوى ملكية |

| | |
|---|---|
| | الشركات الفرعية جزئيا او كليا ومدى توفر الملكين فيها حق التصويت او عدمه |
| Section 9 – Consolidated and Separate Financial Statements<br>القسم 9 – البيانات المالية الموحدة والمنفصلة | التفريق بين حالة الشركات المستحوذ عليها اذا كانت معدة للبيع حيث لا تظهر في القائمة الموحدة وتعامل كاصول متداولة |
| Section 9 – Consolidated and Separate Financial Statements<br>قسم 9 – البيانات المالية الموحدة والمنفصلة | الاختيار في قياس الشركات التابعة ا الزميلة يتم قياس الاستثمار فيها بالكلفة او القيمة العادلة |
| Section 9 – Consolidated and Separate Financial Statements<br>القسم 9 – البيانات المالية الموحدة والمنفصلة | عند فقد الشركة التابعة مع بقاء جزء من الاستثمار فيها يتم فرض قيده بالقيمة العادلة في الشركات المدرجة والتي تتاثر بجهالة التداول أما الغير مدرجة يكون الفرض بالقيمة الدفترية التي ظهرت بسبب خيارات الادارة في اسلياسات وغيرها وذلك من تاريخ الذي توقفت فيه |
| Section 10 – Accounting Policies, Estimates and Errors<br>القسم 10 – السياسات المحاسبية والتقديرات والأخطاء | السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، على أنه في حالة عدم وجود معيار دولي لإعداد التقارير المالية ينطبق بشكل محدد على معاملة أو حدث أو شرط آخر، يجب على الإدارة استخدام حكمها في تطوير وتطبيق سياسة محاسبية |

*المصدر: من اعداد الباحثان بالاستعانة بالمرجع:*

*A guide through IFRS for small and medium- sized intities, RSM international, pp51-25 chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/http://www.rsmsingapore.sg/res_pub/IFRS-for-SMEs.pdf*